

في دائرة الضوء: النفايات - إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية والهوائية في كوت ديفوار.

غالبًا ما تحتوي المعدات الكهربائية والإلكترونية (EEE) على مواد أو مكونات خطيرة على البيئة (البطاريات والمراكمات ، وغازات الدفيئة ، والمكونات المحتوية على الزئبق ، والمكثفات التي قد تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور ، إلخ) ، ولكنها تحتوي أيضًا على إمكانات إعادة تدوير عالية للمواد التي تولفها (المعادن الحديدية وغير الحديدية ، المعادن النادرة ، الزجاج ، البلاستيك ، إلخ). وهذا ينطبق أيضًا على المعدات الهوائية.

للاستجابة لهذه التحديات الصحية والبيئية ، أطلقت الحكومة الإيفوارية للتو مشروعًا لإدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية والهوائية في كوت ديفوار. سيتم تنفيذ هذا المشروع بالشراكة مع شركة إعادة التدوير الأفريقية (SAR) و Société Générale de Surveillance (SGS). سيتم تقسيمها إلى ثلاث وحدات. الأول هو تحديد وتسجيل المنتجات المستوردة الجديدة والمستعملة المستعملة في كوت ديفوار. وتتكون الوحدة الثانية من جمع ، نيابة عن الحكومة ، ecotax على المنتجات الجديدة والمستعملة المستوردة ، بموجب مبدأ Polluter Pays ومبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج (REP). سيتم استخدام الضريبة البيئية الناتجة على هذا النحو لتمويل تنفيذ برنامج وطني لاسترداد وإعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية (D3E) والإطارات المستعملة. تتكون الوحدة الثالثة من وضع نظام استعادة وإعادة تدوير لـ D3E والإطارات المستعملة بالشراكة مع SAR.

بعد المرسوم رقم 792-2017 المؤرخ 6 كانون الأول / ديسمبر 2017 ، الذي يحد من عمر السيارات المستعملة المستوردة إلى كوت ديفوار ، فإن هذا الإجراء هو عمل قوي آخر في مكافحة التلوث الحكومية الإيفوارية التي ينبغي أن تلهم الدول الأخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

اللاجئون البيئيون

الدعوة للاعتراف القانوني الدولي بالنازحين في COP24 بشأن تغير المناخ في 8 كانون الأول / ديسمبر ، بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP24) ، جذبت قضية الاعتراف القانوني بالنازحين بيئيًا الانتباه وميزت الروح المعنوية. بمبادرة من CIDCE ، قامت المنظمة غير الحكومية Environment&Geo وشركائها ، في يوم 8 ديسمبر الحالي ، بتغطية هذه الجلسة من المؤتمر.

وبدعم من أصوات المركز الدولي لقانون البيئة المقارن ، ومنظمة GEO للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشريكة ، أشار هذا الموضوع في المؤتمر إلى أن مفهوم اللاجئ موجود على المستوى الدولي من خلال اتفاقية جنيف. من 28 يوليو 1951 حول وضع اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. تُعرّف هذه الاتفاقية اللاجئ في مادته رقم

الإيكولوجيا - مانجروف كحماية ضد تسوناميس

430 قتيلًا وعشرات الأشخاص المفقودين ؛ هذا هو تقييم التسونامي الجزئي في 27 ديسمبر 2018 في إندونيسيا. في 24 ديسمبر ، تحت صورة بركان AnakKratatau ، فإن صحيفة كومباس بعنوان "تسونامي لا يمكن التنبؤ به". مصدر الكارثة ، مصادر رسمية مؤشر عدّة ظواهر وقعت في آن واحد وحلقة: موجات عالية تضخمها البدر بكاملها واندلاع أنك كراكاتو ، الذي تسبب في حدوث هزات على أجنحته مما تسبب في وقد تسبب ذلك في حدوث انهيار أرضي في العواصم ومن المتوقع حدوث المزيد من الانهيارات الأرضية ، وفقًا لنفس المصادر. لهذا طلب نائب الرئيس جوزيف كالا من الناس الذين يعيشون على مضيق سوندا البقاء في منازلهم خلال الأيام القليلة المقبلة. لكن وفقًا للدراسات الأخيرة ، كان من الممكن تجنب أسوأها. في الواقع ، أظهرت دراسة أجريت بعد كارثة تسونامي التي دمرت بالو في جزيرة سولاويزي في أواخر سبتمبر ، أن الضرر كان أقل في المناطق التي تحميها أشجار المنجروف. هذه الحواجز الطبيعية ستكون حصنًا أفضل من الهياكل الاصطناعية. وهكذا ، "أثبتت غابات المنجروف أنها كانت فعالة في حماية القرى من كارثة تسونامي التي ضربت خليج بالو في جزيرة سولاويزي ، في 28 سبتمبر 2018". Kompas ، نقلًا عن دراسة من قبل المكتب الوطني للدراسات وتطبيق التكنولوجيا (BPPT).

ويأمل الخبراء في أن تختار السلطات الإندونيسية في المستقبل استخدام المنجروف كحاجز طبيعي ، لأنها توفر حماية ممتازة للبشر مع كونها ضرورية للنظام الإيكولوجي الساحلي.

أمن الكمبيوتر - إن CNIL يعاقب 40000 يورو Uber لانتهاك أمن البيانات:

أعلن CNIL في مداواته رقم SAN-2018-011 المؤرخ 19 ديسمبر 2018 عن فرض غرامة قدرها 400.000 يورو على شركة UBER بسبب عدم تأمين بيانات مستخدمي خدمة VTC بشكل كافٍ. تعود الحقائق إلى نوفمبر 2017. "تمكن المهاجمون في البداية من الوصول إلى المعلومات المخزنة

بوضوح على منصة تطوير **Github** التعاونية. ثم استخدموا بيانات الاعتماد هذه للوصول عن بعد إلى خادم يتم تخزين البيانات عليه. لقد قاموا بتنزيل معلومات حول 57 مليون مستخدم ، من بينهم 1.4 مليون مستخدم في فرنسا ، "قالت مجموعة العمل التي أنشأتها" CNIL الأوروبية "لتنسيق التحقيقات. ورأى المجلس أنه كان من الممكن تجنب الهجوم إذا اتخذت بعض التدابير الأمنية الأساسية. على سبيل المثال ، كان على شركة **Uber** تعزيز عملية مصادقة مهندسيها على منصة **Github** (معرف ، وكلمة مرور ، ورمز سري تم إرساله على الهاتف الذكي) ، وكذلك إعداد نظام لتصفية عناوين **IP**. ضمناً ، يعترف **CNIL** أنه ليس بالضرورة اختراق البيانات التي تسببت في هذه العقوبة. بل هو خرق للالتزام الأمني.

على أن يكون الأمر كذلك ، يجب على الشركة **UBER** أن تفرح لعدم تطبيق في هذه الحالة من العقوبات التي يوفرها **RGPD** ، وذلك بسبب أسبقية الوقائع عند دخولها حيز التنفيذ. بخلاف ذلك ، كان الغرامة أكبر من ذلك بكثير ، لأنه مع **RGPD** ، يمكن أن تصل قيمة العقوبات المالية إلى 20 مليون يورو أو في حالة شركة ، حتى 4٪ من عدد الأعمال التجارية السنوية في العالم.

المسؤولية الاجتماعية للشركات - من نهج طوعي للالتزامات ملزمة

في البداية ، تستند المسؤولية الاجتماعية للشركات ، من حيث المبدأ ، على نهج طوعي وغير ملزم في معظمه ، وترتبط بما يسمى القانون غير الملزم. في السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك ، فرض عدد من القوانين على التزامات الشركات فيما يتعلق بالقانون البيئي وملزمة قانوناً أكثر وأكثر. وفي هذا الصدد ، القانون رقم 2001-420 من 15 مايو 2001 على أنظمة اقتصادية جديدة ، القانون رقم 2009-967 من 3 أغسطس 2009 المتعلقة بتنفيذ المنتدى البيئي غرونيل ، وأخيراً القانون عدد 788 لسنة 2010 مؤرخ في 12 جويلية 2010 يتعلق بالالتزام الوطني للبيئة ، والمعروف باسم "**Grenelle 2**" ، ويشكل الأساس التشريعي الذي تقوم عليه السياسة الوطنية الفرنسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. نصوص مثل المادة **L. 225-102-1** و **L. 233-5-1** من قانون التجارة ، أو المادة **L512-17** من قانون البيئة تأتي اليوم دعم القرار الأساسي للغرفة التجارية لمحكمة النقض في 19 نيسان 2005 ، رقم **CSR 10094-05** أساس كمبدأ التي ينبغي أن تحكم الشركات. على المستوى الأوروبي ، **CSR** الاتصالات في 25 أكتوبر 2011 يصادف التخلي عن التزام المفوضية الأوروبية في طابع طوعي بحث من المسؤولية الاجتماعية للشركات ، والنظر ، إلى جانب نشر الممارسات الجيدة المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وإدخال تدابير ملزمة للشركات

1 على أنه "أي شخص (...) خائف (...) خوفاً من سبب وجيه للاضطهاد بسبب عرقه ودينه وجنسيته وانتمائه إلى مجموعة اجتماعية معينة أو من آرائه السياسية ، هو خارج الدولة التي لديها الجنسية والتي لا تستطيع ، أو بسبب هذا الخوف ، لا تريد المطالبة بحماية هذا البلد. هذا التعريف لا يأخذ في الاعتبار اللاجئين بسبب الكوارث المناخية. وهكذا ، تواجه هذه الفئة من اللاجئين فراراً قانونياً. لا يوجد نص يمنحهم الحماية القانونية. وبالتالي فإن هؤلاء الضحايا هم الغائبون الكبار في مؤتمرات القمة بشأن المناخات والقانون الدولي. ومع ذلك ، فهي أكثر عدداً بسبب تواتر الجفاف (الأعاصير والحرائق والجفاف والأهوار الجليدية وارتفاع مستويات البحار والتلوث الجوي).

هذا هو السبب في هذا النداء. لا تعتبر البيئة المتدهورة حتى الآن سبباً مشروعاً لترك أراضيها وما زالت لا تبرز تدابير الحماية القانونية. ومع ذلك ، يوجد لاجئون بسبب الكوارث الطبيعية والحوادث البيئية. إنهم يستحقون الحماية القانونية مثل لاجئي الحرب.

قرار قضائي

فقه

المحكمة الغرفة التجارية التمييزية 21 نوفمبر 2018 ، **F-P + B** ، رقم 17-17468

للمرة الأولى ، تحتفظ الغرفة التجارية لمحكمة النقض بخطأ لا يغتفر من الناقل. في الواقع ، اعتبرت المحكمة العليا أن الناقل الذي يترك شاحنته في موقع معزول في وسط الريف ، مما يتيح الوصول المباشر إلى الطريق العام ، دون إشراف فعال ، يرتكب خطأ لا يغتفر حتى لو كان موقف السيارات يشغل من وقت لآخر السيارات. وبالتالي ، فإن خطأ الناقل الذي لا يغتفر يتم تكريسه الآن من قبل محكمة النقض.

تم استبدال "خطأ لا مبرر له" من الناقل (أو وكيل الشحن) ، منذ قانون 8 ديسمبر 2009 ، المادة **L. 133-8** من القانون التجاري ، والإهمال الجسيم كسبب لاستبعاد شروط الحد جبر الضرر ، سواء ورد في العقد المعياري المنطبق أو في العقد الذي توصل إليه الطرفان تحديداً: "الخطأ المتمم الذي ينطوي على إدراك باحتمالية الضرر وقبولها المتهور دون سبب وجيه" أمر لا يغتفر.

المسؤولية الطبية - الوصل بين الوصاية بين الرعاية الصحية واللقاح والضرر ، والولادة من الخبرة المشمولة

بعد التطعيم ضد التهاب الكبد **B** على طفلهم ، يزعم المتقدمون اضطرابات شديدة وانكماش متلازمة **Cach** بواسطة طفلهم. حالة نادرة تشكل جزءاً من الديدان البيضاء وتؤثر على الأطفال. وهكذا ، رفع مقدم الطلب دعوى قضائية ضد المنتج وطبيب الأطفال الذي أعطى حقنة ثانية من اللقاح. وخلال الإجراءات ، تم أمر هذه الخبرة وأوكلت إلى فريق من الخبراء. وقد أثار المدعون بطلان هذا التدبير على أساس عدم حياد أحد الخبراء. وقدموا طلب بطلان تقرير الخبراء إلى قاضي الإجراءات التمهيدية الذي وجد أنه لا يملك سلطة الحكم على هذا الطلب. لكنهم لم يؤكدوا ذلك من جديد أمام قضاة الموضوع. ولحكم بطلان الاستئنافات التقديرية غير المقبولة ، يعتبر القضاة أن المدعين لم يدعوا أي ادعاء بالبطلان في الدرجة الأولى. أمام محكمة النقض ، ينتقد المدعون قضاة المحاكمة بسبب عدم شرحهم لعدم المعرفة من جانب أحد خبراء مبدأ الحياد الذي يشكل ، حسب رأيهم ، عيباً جوهرياً يمكن اقتراحه على أي حال. الحالة.

المحكمة العليا ترفض التظلم. ويلاحظ من ناحية: "أن طرفاً في إجراء تجري خلاله خبرة قضائية يمكن أن يعاقب على نقص المعرفة من جانب خبير بمبدأ الحياد أو مبدأ التناقض". يطلب بطلانها ، وفقاً لأحكام المادة 175 من قانون الإجراءات المدنية التي تحكم بطلان إجراءات الدعوى ، دون الشروط المنصوص عليها في انتهاك حقه في محاكمة عادلة". وهو يؤكد ، من جهة أخرى ، على أن "أحكام المادتين 118 و 119 من قانون الإجراءات المدنية لا تحكم إلا المخالفات في الصندوق الواردة في المادة 117 من المدونة". ومع ذلك ، في القضية الحالية ، قدم المدعون دفاعهم بشكل صحيح عن الأسس الموضوعية للمحكمة ، دون أن يعيدوا التأكيد على بطلان رأي الخبير الذي تم التذرع به أمام قاضي الإجراءات التمهيدية ، بحيث يكون هذا البطلان ، آثار في محكمة الاستئناف ، تم تغطيتها. لذلك كان طلب البطل غير مقبول.